وزارة الخارجية

قـرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٥ بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/٦/٦ لاتفاقية منحة مشروع بين جمهورية مصر العربية (وزارة الصناعة والتعدين) والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) الموقعة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦ لاتفاقية منحة مشروع بين جمهورية مصر العربية (وزارة الصناعة والتعدين) والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) الموقعة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣١ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/٦/٦

تحريرا فى ٢٠ المحرم سنة ١٤٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

د . بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان بمبلغ ٣٠,١٤٧,٠٠٠ ين ياباني والموقعين بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشان المنحة المقدمة من اليابان بمبلغ ٣٠,١٤٧,٠٠٠ ين يابانى والموقعين بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق عا

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٩ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٧٩

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى جاء بها ما يلى :

" يشرفنى أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة الثامنة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية وإلى المناقشات التى دارت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة اليابان معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان .

١ ــ أخذا فى الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية الذى بدأ سريانه فى ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ثلاثون بليون ومائة وسبعة وأربعون ألف ين (٣٠,١٤٧,٠٠٠ ين) (المشار اليها هنا فيما بعد بالمنحة) بغرض المساهمة فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية و زيادة رفاهية شعبها .

٢ ــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة لشراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط ان تشترى هذه المنتجات من دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة (١) بعاليه للتعديل الذى قد يتفق عليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ـ (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى حر بالين اليابانى (يشار اليه فيما بعد بالحساب) لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم باخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) أن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والمشار اليها فى البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة (١) من البند (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٤ ـ تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بإيداع المدفوعات بالين اليابانى وبالقيمة المشار اليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابى المشار اليه فى الفقرة (١) من البند (٣) و ١١ يوليو ١٩٧٩ إلا إذا تم مد المدة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) استخدام المنحة وفوائدها المتجمعة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم دفع الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة (١) من البند (٢) من مبلغ المنحة .

(ج) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التى تتم على الحساب مع نسخ من العقود والفواتير وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن يتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة (٢) من بند (٣) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية

٦ ـ يتم التشاور بين الحكومتين مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وأنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتى تؤكدون فيها ماسبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفيذ من تاريخ رد سيادتكم .

وأنه ليشرفنى كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد الترتيبات السابقة و ن أوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ هذا الرد .

وأنى لانتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديرى .

عبـــد العزيز زهوى

وكيل وزارة الإقتصاد والتعاون الاقتصادى
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى
حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان بمبلغ ٣٠,١٤٧,٠٠٠ ين يابانى والموقعين فى ٢٥/٣/١٩٧٩

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابين المتبادلين الموقعين بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان بمبلغ ٣٠,١٤٧,٠٠٠ ين يابانى، ويعمل بها اعتبارا من ٢٥/٣/١٩٧٩ .

د . بطرس بطرس غالى